ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن من فك الحصار إلى إعادة تشكيل المعادلات الإقليمية

جهاد حيدر

لا يمكن اختزال التحولات التي يشهدها اليمن في بعدها العسكري، ولا قراءتها فقط من زاوية انعكاساتها على الصراع الأميركي ـ الإيراني أو على السعودية و«إسرائيل». فقبل كل هذه الأبعاد، ثمة بعد يمني أصيل يتعلق بتطلعات شعب عاش سنوات طويلة من الحرب والحصار والضغوط الخارجية، ويسعى إلى تثبيت استقلاله وسيادته والتحرر من القيود التي كبّلت اقتصاده وحركته ومنافذه، وإلى امتلاك القدرة على تقرير موقعه ودوره بنفسه.

ومن هذه الزاوية، تكتسب التطورات في الساحل الغربي وباب المندب دلالة تتجاوز السيطرة على الجغرافيا. فبالنسبة إلى أنصار اللّه التي تقود هذه المواجهة، تشكل السيطرة على الأرض والمنافذ البحرية جزءًا من معركة أوسع لإعادة امتلاك عناصر القوة الوطنية، ومنع تحويل الموقع الجغرافي الاستثنائي لليمن إلى مصدر ضعف أو أداة تستخدمها القوى الخارجية للضغط عليه. والطموح الذي يبرز خلف ذلك لا يقتصر على فك الحصار، بل يتصل أيضًا بالسعي إلى الانتقال باليمن من بلد تتصارع القوى الإقليمية والدولية على أرضه إلى بلد مستقل وحر ومقاوم. ومن خلال ذلك القدرة على التأثير في محيطه.

وهنا تحديدًا تظهر أهمية التحول الجاري. فاليمن يمتلك منذ القدم موقعًا استراتيجيًا استثنائيًا، لكن الجغرافيا وحدها لا تصنع القوة. الجديد هو اقتران هذه الجغرافيا بقدرات صاروخية ومسيّرات وخبرة عسكرية متراكمة وإرادة لاستخدام عناصر القوة خارج الحدود. وبذلك يصبح باب المندب والساحل الغربي جزءًا من معادلة أوسع يستطيع اليمن من خلالها السعي إلى حماية مصالحه ورفع كلفة الضغوط المفروضة عليه، وفي الوقت نفسه فرض نفسه طرفًا لا يمكن تجاوزه في الترتيبات الإقليمية المقبلة.

ومن هذا البعد اليمني الداخلي تنطلق المفاعيل الإقليمية الأوسع، وأولها ما يتعلق بالحرب الأميركية ـ الإيرانية. فصعود اليمن كقوة قادرة على التأثير في باب المندب يوسع

جغرافيا المواجهة. فإذا كان مضيق هرمز يمثل إحدى أهم نقاط الضغط في أي صدام واسع مع إيران، فإن باب المندب يضيف عقدة استراتيجية ثانية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وبذلك تصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها أمام مساحة بحرية واستراتيجية أكثر اتساعًا، تمتد من الخليج (الفارسي)وهرمز إلى خليج عدن والبحر الأحمر. وبذلك يتحول كل من الطرفين إلى قوة مضاعفة لقوة الآخر في عملية تعاضد وتكامل.

أما المسار الثاني، أي الطاقة والممرات البحرية، فهو المجال الذي تتحول فيه الجغرافيا اليمنية إلى عنصر قوة استثنائي. فهرمز وباب المندب عقدتان أساسيتان في شبكة الطاقة والتجارة الممتدة من الخليج(الفارسي) والمحيط الهندي إلى البحر الأحمر وقناة السويس. وكلما تعرض هرمز للضغط ارتفعت قيمة البحر الأحمر، وكلما ازدادت قدرة اليمن على التأثير في باب المندب ارتفعت قدرته على التأثير في حسابات قوى تفوقه اقتصاديًا وعسكريًا.

وهذه المعادلة تمنح اليمن ورقة يمكن أن تكون لها وظيفة دفاعية أيضًا: فالدولة أو القوة التي تستطيع التأثير في مصالح الآخرين تصبح أكثر قدرة على رفع كلفة حصارها أو عزلها أو محاولة إخضاعها. ومن هنا يمكن النظر إلى باب المندب، من منظور يمني، ليس فقط باعتباره أداة ضغط إقليمية، بل باعتباره أحد عناصر منع إعادة إنتاج الحصار بشروطه السابقة. ونقطة القوة في هذه المسألة أن المصالح الوطنية اليمنية تعزز موقع قوة محور المقاومة في المعادلة.

ويظهر المسار الثالث في العلاقة مع السعودية. فقد تعاملت الرياض تاريخيًا مع اليمن باعتباره جزءًا حساسًا من مجالها الأمني الجنوبي. فحرصت على إخضاعه على الدوام والتحكم بمصيره. أما تعاظم القدرات العسكرية اليمنية، بالتوازي مع الحضور على البحر الأحمر، فيدفع باتجاه علاقة مختلفة يصبح فيها على السعودية أن تأخذ المصالح والقدرات اليمنية في حساباتها.

ولا يعني ذلك قيام توازن شامل بين الطرفين؛ فالفارق في الموارد والاقتصاد والقدرات التقليدية كبير. لكن التوازن الاستراتيجي لا يشترط التساوي في كل عناصر القوة. فإذا امتلك الطرف الأضعف القدرة على تهديد مصالح شديدة الحساسية للطرف الأقوى، يصبح قادرًا على تقييد جزء من خياراته. وهنا تكمن إحدى النتائج التي يمكن أن يسعى إليها اليمن: الانتقال من موقع البلد الذي تتقرر بشأنه السياسات الإقليمية إلى طرف ينبغي التفاوض معه وأخذ مصالحه في الاعتبار.

أما العدو «الإسرائيلي»، فتتجمع عنده مفاعيل المسارات السابقة. فهو يواجه قدرة صاروخية ومسيّرات يمنية تستطيع الوصول إلى أراضيه، وفي الوقت نفسه يواجه تحديًا بحريًا يتعلق بالطريق المؤدي إلى إيلات عبر باب المندب. وإلى ذلك يضاف أثر أكثر اتساعًا: كل زيادة في قدرة اليمن على فرض نفسه إقليميًا، وكل قيد إضافي على حرية الحركة السعودية، وكل تعقيد في أمن البحر الأحمر، يضيف عنصرًا جديدًا إلى البيئة الاستراتيجية التي تتحرك «إسرائيل» ضمنها.

وهنا يصبح البعد اليمني مرتبطًا أيضًا بتصور أوسع لدوره في قضايا المنطقة. فجزء من الخطاب السياسي الذي تتبناه قيادة أنصار اللّه يقوم على أن تحرر اليمن واستقلال قراره لا ينفصلان عن تبنيه قضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومواجهة «إسرائيل». ومن ثم فإن القوة التي يطمح اليمن إلى امتلاكها لا تُطرح، ضمن هذا التصور، باعتبارها قوة لحماية الداخل فقط، وإنما أيضًا باعتبارها وسيلة للحصول على دور وتأثير إقليميين.

وهكذا تتكامل الدوائر بدل أن تتعارض: التحرر من الحصار يعزز الاستقلال، والاستقلال يحتاج إلى قوة تحميه، والقوة المقترنة بالموقع الجغرافي تنتج نفوذًا، والنفوذ يمنح اليمن دورًا إقليميًا أكبر.

ومن هنا يمكن تحديد المفعول التأسيسي الأهم لما يجري. فاليمن لا يسعى، وفق هذا التصور، إلى الخروج من حرب طويلة لكي يعود إلى موقعه السابق في المعادلة الإقليمية، بل إلى الخروج منها بوزن مختلف: بلد أكثر استقلالًا في قراره، وأقدر على حماية أرضه ومنافذه، وأصعب على الحصار والاحتواء، وأكثر قدرة على التأثير في محيطه.

وإذا ترسخت هذه المعادلة، فإن نتائجها ستتجاوز اليمن نفسه. فالضغط في هرمز سيرفع أهمية باب المندب، وارتفاع أهمية باب المندب سيرفع الوزن الاستراتيجي لليمن، وتعاظم الوزن اليمني سيضع قيودًا إضافية على السعودية، وسيؤثر في أمن الطاقة والبحر الأحمر، وستصب هذه المفاعيل جميعًا في تعزيز المخاطر على الأمن القومي «الإسرائيلي".

وعليه، فإن التحول الجاري لا يتعلق فقط بإضافة جبهة جديدة إلى جبهات المنطقة، بل باحتمال انتقال اليمن نفسه من ساحة للصراع إلى أحد صانعي معادلاته. وهذا ربما يكون الطموح اليمني الأبعد مدى: ألا يكون موقعه الجغرافي سببًا لاستباحته أو حصاره، بل مصدرًا لاستقلاله وقوته ودوره. وإذا نجح في تثبيت ذلك، فستكون المنطقة أمام تحول يتجاوز نتائج الحرب الراهنة إلى إعادة تشكيل جانب من موازين القوة الممتدة من الخليج(الفارسي) وهرمز إلى باب المندب والبحر الأحمر، وهي تحولات تفرض على «إسرائيل» بدورها التعامل مع بيئة إقليمية أكثر تعقيدًا وتعددًا في مصادر القوة والضغط.

تقدير «إسرائيلي».. العزلة الدبلوماسية تُبدّد ما حققه الجيش «الإسرائيلي»

كتب المراسل العسكري في صحيفة «معاريف الإسرائيلية» آفي أشكنازي أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يتوجه إلى الولايات المتحدة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يفترض أن يلتقي عددًا من رؤساء الدول ومسؤولي أجهزة «الدفاع» والجيوش.

ورأى أشكنازي أن الشرق الأوسط والخليج (الفارسي)يمران حاليًا بمرحلة من الحرب وإعادة تشكيل موازين القوى، فيما تبدو الولايات المتحدة متجهة إلى خفض هيمنتها العسكرية في المنطقة. وفي المقابل، تدرك أوروبا أنها دخلت مرحلة جديدة من التهديدات، في ظل روسيا و«التهديد الإيراني» والهجرة المتزايدة لـ«الإسلاميين»، التي يقول إنها تغيّر التركيبة الديموغرافية الأوروبية، على حد تعبيره.

وأضاف أن لدى «إسرائيل» الكثير لتقدمه لأوروبا في مواجهة هذه التهديدات، معتبرًا أنها لاعب رئيسي فيما يتعلق بالاستقرار في الشرق الأوسط والخليج (الفارسي) ، وفق زعمه.

وبحسب أشكنازي، فإن دولًا قوية في المنطقة، مثل السعودية ومصر، تواجه ضائقة اقتصادية وعسكرية في ظل ما وصفه بعدوان إيران و«الحوثيين» (أنصار اللّه) وفق ادعاءاته، فضلًا عن التحركات التركية في البحر المتوسط، وما يترتب عليها من تداعيات على مضيقي هرمز وباب المندب ودول المنطقة.

وفي ظل هذه الظروف، كان يفترض، وفق الكاتب، أن يكون نتنياهو الشخصية الأكثر طلبًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يشهد فندق «والدورف أستوريا» في مانهاتن ازدحامًا برؤساء الدول وقادة أجهزة «الدفاع» الراغبين في لقائه، لكن المشهد، كما يقول، مختلف؛ إذ أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي وصفه نتنياهو بأنه أحد أقرب أصدقائه، أنه لا مصلحة له حاليًا في الاجتماع به، في وقت يبدي فيه استعدادًا مبدئيًا للقاء الإيرانيين الذين سيصلون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويرى أشكنازي أن المسألة تتجاوز الحسابات السياسية إلى أزمة دبلوماسية حقيقية تنعكس بصورة مباشرة على الوضع الأمني، معتبرًا أن عزلة «إسرائيل» قد تؤثر في سلسلة من التحركات العسكرية التي كان يفترض تنفيذها.

ويشير إلى أن «إسرائيل» لا تستطيع الاعتماد على علاقة فاترة مع الولايات المتحدة، ولا على تحالف إقليمي مع قبرص واليونان في ظل «التهديدات» القائمة، كما لا يمكنها الاكتفاء بصفقات الأسلحة مع ألمانيا ودول أوروبية أخرى.

ويقول أشكنازي إن «إسرائيل» كان يفترض أن تكون اليوم في موقع مختلف تمامًا، زاعمًا أن إنجازات الجيش «الإسرائيلي» خلال سنوات الحرب الثلاث كانت، بحسب تعبيره، مذهلة، لكنها لم تتحول إلى مكاسب سياسية واستراتيجية بالمستوى المطلوب.

ويعزو الكاتب ذلك إلى ما يعتبره ضعفًا في المستوى السياسي «الإسرائيلي»، قائلًا إن «إسرائيل» لا تمتلك وزير خارجية فعليًا، كما لا تمتلك وزيرًا متفرغًا لـ«الأمن». ويرى أن الحكومة «الإسرائيلية» تتكون في معظمها من ناشطين سياسيين يفتقرون إلى الأفق السياسي والرؤية والتفكير الاستراتيجي العسكري»، سائلًا عن عدد الوزراء الذين تلقوا دراسة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط.

ويختم أشكنازي بالقول إن مصير ساحتين لا يزال غير واضح: الأولى بين السعودية و«الحوثيين» (أنصار اللّه)، والثانية بين الولايات المتحدة وإيران بشأن مضيق هرمز والبرنامج النووي ومستقبل النظام الإيراني.

ويعتبر أن ما هو واضح هو حاجة «إسرائيل» إلى سلسلة من التحركات السياسية للخروج من عزلتها.

العهد

لقاء نيويورك فتح الباب.. فمَن تنازل لمَن وبماذا؟

ناصر قنديل

ليس الحدث في نيويورك مجرد حديث أميركي متفائل عن إيران، بل انعقاد لقاء مباشر جمع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بالمبعوثين الأميركيين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر. فاللقاء، بذاته، خطوة لها وزن سياسي. كانت طهران تتمسك بأن يأتي التواصل المباشر تتويجاً لتقدم جدّي في التفاوض؛ وهي قبلت الآن أن تجلس إلى الأميركيين من دون إعلان سابق عن تقدم كهذا. قدمت بذلك تنازلاً في الشكل، وفتحت لترامب ممراً دبلوماسياً للنزول عن شجرة التصعيد، لكنها حرصت في الوقت نفسه على إبقاء شروطها السياسية كاملة على الطاولة.

وفق ما نقل التلفزيون الإيراني عن اللقاء، الذي عُقد بعد إصرار من الجانب الأميركي، أبلغ عراقجي ويتكوف شروط طهران لإعادة فتح مضيق هرمز: الرفع الفوري للحصار البحري، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة، وإنهاء الحرب على جميع جبهات المقاومة. الشرط الأخير هو الأصعب؛ لأنه ينقل النقاش من ترتيبات عبور السفن إلى مستقبل الحرب في المنطقة. فلا تستطيع واشنطن أن تتعامل مع هرمز بوصفه مفتاحاً منفصلاً عن لبنان واليمن وسائر الجبهات، إذا كانت إيران تصرّ على أن إقفال الحرب كلها هو ثمن فتحه.

في المقابل، اختارت واشنطن وصفاً متفائلاً لما جرى. قال ترامب إن المحادثة التي استمرّت ثلاث ساعات كانت «مثمرة للغاية»، وإن لقاءً آخر سيُعقد قريباً، فيما عبّر ويتكوف عن ارتياحه.

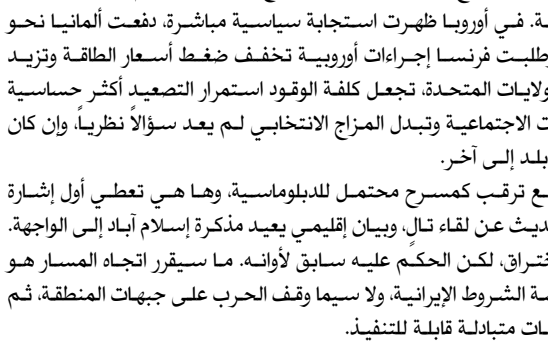

لكن الطرفين لم يعلنا اتفاقاً ولا خطوة تنفيذية. هنا ينبغي قراءة التصريح الأميركي والبيان الإيراني معاً؛ واشنطن تشير إلى إمكان التقدم، وطهران تحدد الشروط التي يجب أن يمر عبرها. ونقل التصريح الأميركي عن ترامب حديثه عن لقاء ثانٍ، من دون أن يقدم تفاصيل عن تفاهم تحقق في اللقاء الأول.

يصعب تصور انعقاد هذا اللقاء الحساس من دون تمهيد بحث ما يمكن أن يليه، لكن ذلك يبقى تقديراً، لا خبراً عن اتفاق سري. الأرجح أن إيران رأت في قبول اللقاء وسيلة لاختبار استعداد واشنطن للتعامل الجدي مع شروط سبق أن طرحتها، وأن الأميركيين رأوا فيه فرصة لفتح مسار قبل اتخاذ قرار جديد بين الحرب والتسوية. وإذا كانت مذكرة تفاهم إسلام آباد قد شكلت سابقاً أرضية وافق عليها ترامب، فإن العودة إليها تمنح الطرفين مرجعاً قائماً، بدلاً من بدء المساومة من الصفر.

بعد البيانات الصينية عن العودة إلى مذكرة إسلام آباد، يكتسب البيان المشترك لوزراء خارجية السعودية ومصر وباكستان وتركيا أهمية تتجاوز الدعوة المعتادة إلى الحوار. فقد شدّد الوزراء، بعد اجتماعهم في نيويورك، على ضرورة التمسك بمذكرة تفاهم إسلام آباد طريقاً إلى سلام واستقرار دائمين. والسعودية طرف محوري في حسابات الحرب والأمن الخليجي؛ لذلك لا يمكن المرور على توقيعها على هذه الإشارة كأنه تفصيل بروتوكولي. لا يثبت البيان أن الدول الأربع اطلعت على تفاهم أميركي إيراني مستتر، لكنه يقوّي احتمال أن إعادة إحياء المذكرة كانت مطروحة في الاتصالات التي مهّدت لمشهد نيويورك.

أما تلويح ترامب بالخيار العسكري، فيُقرأ في هذا التوقيت أيضاً بوصفه أداة ضغط تفاوضية. الحرب خيار قائم وخطر، لكن عوائق توسيعها تتراكم: استنزاف وسائل الدفاع والذخائر، وصعوبة ضمان أمن الملاحة مع امتداد المواجهة إلى أكثر من ممر بحري، واحتمال اتساع الضربات على منشآت الطاقة والبنية الاقتصادية. وكل جولة جديدة قد ترفع كلفة التسوية المطلوبة غداً، فوق كلفتها العسكرية اليوم. لذلك لا تكفي القدرة على توجيه ضربة للحكم على جدوى الحرب؛ السؤال هو ما الذي سيحدث في اليوم التالي لها، وفي أسواق الوقود والموانئ والمدن المعرّضة للرد.

وقد خرج ضغط الطاقة من شاشات تداول النفط إلى الحياة اليومية. ارتفاع أسعار الديزل والبنزين يزيد كلفة النقل والإنتاج والمواد الغذائية. ويضع الحكومات أمام غضب يصعب ضبطه إذا طال أمد الأزمة. في أوروبا ظهرت استجابة سياسية مباشرة، دفعت ألمانيا نحو تخفيف عبء الوقود، وطلبت فرنسا إجراءات أوروبية تخفف ضغط أسعار الطاقة وتزيد إنتاج المشتقات. وفي الولايات المتحدة، تجعل كلفة الوقود استمرار التصعيد أكثر حساسية سياسياً. خطر الانفجارات الاجتماعية وتبدل المزاج الانتخابي لم يعد سؤالاً نظرياً، وإن كان حجم أثره يختلف من بلد إلى آخر.

كانت نيويورك موضع ترقب كمسرح محتمل للدبلوماسية، وها هي تعطي أول إشارة ملموسة: لقاء مباشر، وحديث عن لقاء تالٍ، وبيان إقليمي يعيد مذكرة إسلام آباد إلى الواجهة. ترتفع بذلك حظوظ الاختراق، لكن الحكم عليه سابق لأوانه. ما سيقرر اتجاه المسار هو استعداد واشنطن لمناقشة الشروط الإيرانية، ولا سيما وقف الحرب على جبهات المنطقة، ثم تحويل الكلام إلى التزامات متبادلة قابلة للتنفيذ.

ترامب يعلن من الأمم المتحدة الحرب على القانون الدولي

– لم يكن كلام الرئيس الأميركي دونالد ترامب من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة مجرد هجوم جديد على المحكمة الجنائية الدولية، ولا تكراراً للموقف الأميركي التقليدي الرافض لاختصاصها على المواطنين الأميركيين. الجديد والخطير أنه دعا جميع الدول الأعضاء في المحكمة إلى الانسحاب منها فوراً، بعدما وصفها بأنها مؤسسة خارجة عن السيطرة وجماعة شريرة. وبذلك استخدم رئيس الدولة التي تستضيف مقرّ الأمم المتحدة منبر المنظمة الدولية للدعوة إلى تفكيك إحدى أهم مؤسسات العدالة الدولية. والمحكمة، وإن لم تكن جهازاً تابعاً للأمم المتحدة، تنتمي إلى المنظومة القانونية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لجعل القوة خاضعة لقواعد، ومنع الدول الكبرى من منح نفسها وحلفائها حصانة مطلقة.

– لا تبدأ الحكاية مع خطاب اليوم؛ ففي عام ٢٠٠٢ سحبت إدارة جورج بوش توقيع الولايات المتحدة على نظام روما، وأقرّ الكونغرس قانون حماية أفراد القوات الأميركية، الذي أجاز استخدام إجراءات واسعة لمنع تسليم أميركيين إلى المحكمة. لكن ترامب نقل هذا التحفظ إلى مشروع متكامل لتفكيك المؤسسات الدولية التي لا تقبل التحول إلى أدوات في السياسة الأميركية. وفي ولايته الأولى انسحب من اتفاق باريس للمناخ، ومن اليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان، والاتفاق النووي الإيراني الذي أقرّه مجلس الأمن، ومعاهدة الصواريخ النووية المتوسطة، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، وبدأ الانسحاب من منظمة الصحة العالمية. كما أوقف تمويل الأونروا، مستهدفاً المؤسسة التي تختزن في وجودها القانوني الاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

– شكلت المحكمة الجنائية عنوان المواجهة الأشد. عندما اقترب التحقيق من جرائم محتملة ارتكبها عسكريون أميركيون في أفغانستان، فرضت إدارة ترامب

قيوداً على تأشيرات مسؤولي المحكمة. وفي عام ٢٠٢٠ أعلنت المحكمة تهديداً للأمن القومي الأميركي، وفرضت عقوبات مالية على المدعية العامة فاتو بنسودا ومسؤولين يعملون معها. كانت الرسالة واضحة: القاضي الدولي يصبح مجرماً في نظر واشنطن عندما يطبق القانون على أميركا، بينما يصبح القضاء الدولي شرعياً عندما يطارد خصومها.

– في الولاية الثانية تحوّلت الحملة من سلسلة انسحابات متفرقة إلى سياسة منهجية. بدأت واشنطن الانسحاب مجدداً من اتفاق باريس ومنظمة الصحة العالمية، ثم أنهت مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان، وثبتت وقف تمويل الأونروا، وفتحت مراجعة شاملة لعلاقتها بالمنظمات الدولية. وفي السادس من شباط ٢٠٢٥ أصدر ترامب أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات على المحكمة رداً على مذكرتي توقيف بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت. أُدرج المدعي العام كريم خان على لائحة العقوبات، ثم توسّعت اللوائح لتشمل قضاة ومسؤولين في المحكمة، ووصلت إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين فرانشيسكا ألبانيزي ومؤسسات حقوقية فلسطينية وثقت الجرائم وتعاونت مع المحكمة.

– لم تعد العقوبات تستهدف قراراً قضائياً بعينه، بل البيئة الكاملة التي تجعل المحاسبة ممكنة: القاضي، والمدعي العام، والخبير الحقوقي، والمؤسسة التي تجمع الأدلة، والمصرف الذي يحول الأموال، والدولة التي تنفذ مذكرة التوقيف. ثم جاء إعلان الانسحاب الأميركي من عشرات المنظمات والهيئات والاتفاقات الدولية، والحملة الدبلوماسية للضغط على الدول التي تستضيف قواعد أميركية أو تستفيد من الحماية الأميركية كي ترفض اختصاص المحكمة. وهكذا انتقلت واشنطن من القول إنّها غير ملزمة بنظام روما إلى تهديد الدول الملتزمة به إذا أوفت بتعهداتها.

– خطاب ترامب في نيويورك هو ذروة هذا المسار؛ لأنه يطلب من العالم الاعتراف بأن السيادة الأميركية أعلى من القانون الدولي، وأن التحالف مع "إسرائيل" يمنح حصانة من المحاسبة، وأن المؤسسة التي تعجز واشنطن عن إخضاعها يجب تدميرها. ليست القضية إذاً إصلاح محكمة يشوب عملها البطء والانتقائية، بل إلغاء مبدأ وجود مرجعية تستطيع مساءلة الأقوياء. أما الأمم المتحدة نفسها فتتعرّض للحصار المالي والسياسي، وتُستهدف وكالاتها واحدة بعد أخرى، فيما تستخدم واشنطن حق النقض لحماية الحروب والاحتلال والاستيطان، ثم تعاقب المؤسسات التي توثق نتائج هذه الحماية.

– الأخطر أن هذه السياسة تحول العقوبات الأميركية الأحادية إلى محكمة فوق المحكمة. فلا جلسة استماع، ولا حق دفاع، ولا استئناف، بل قرار صادر عن السلطة التنفيذية الأميركية يكفي لعزل قاضٍ دولي عن النظام المصرفي العالمي، ومعاقبة كل من يتعامل معه، وفرض القانون الأميركي خارج الحدود.

– المشروع الذي عرضه ترامب لا يقيم نظاماً دولياً بديلاً، بل يعيد العالم إلى ما قبل الميثاق: القوة تصنع الحق، والدولة الأقوى تحدّد من هو المجرم ومن هو الضحية، ومن يستحق العقوبة ومن يتمتع بالحصانة. لذلك لا تخصّ المعركة المحكمة وحدها ولا فلسطين وحدها؛ إنها معركة كل دولة متوسطة أو صغيرة تحتاج إلى قاعدة تحميها من شريعة الغاب. وعندما يصمت العالم عن معاقبة قاضٍ لأنه لاحق مسؤولاً إسرائيلياً، فإنه يوقع سلفاً على إسقاط الحماية القانونية عن شعوبه ودوله. الدفاع عن المحكمة والأمم المتحدة والقانون الدولي ليس دفاعاً عن مؤسسات كاملة أو عادلة دائماً، بل عن المبدأ الأخير الذي يفصل النظام الدولي عن حكم القوة العارية.

البناء